العرب
الإثنين 2020/01/27
السنة 42 العدد 11599

المشروعية الإعلامية بوابة للمشروعية السياسية في تونس

الإعلام يعيد إنتاج «العائلة الحاكمة» باستضافة شقيق الرئيس

وجود قيس سعيد في السلطة لا يبرر استضافة الإعلام لأخيه

تمكين المتحدثين من القول العام بلا صفة يحوّل المجالين السياسي والإعلامي إلى حوانيت مقاولة سياسية وإعلامية لا تحكمها إلا المصالح الشخصية والغايات الربحية.

محمد شلبي
باحث تونسي في الإعلام

تونس - أجرت الإذاعة التونسية "شمس" يوم الثلاثاء 21 يناير، حديثا دام ربع ساعة مع نوفل سعيّد، شقيق رئيس الجمهورية، تحدث فيه عن ضرورة "إعادة تعديل النظام السياسي قصد التوازن بين المؤسسات الدستورية". وقد نقل عدد من وسائل الإعلام كلام الرجل في حين أن الأهم لم يكن ذاك، بل الصفة التي دعته بها "شمس" لتمكّنه من الخطاب العام أو القول العام.

الحديث إلى عموم الناس عبر وسائل الإعلام، أي القول العام، مسألة تمثيلية أوّلا وآخرا تبررها الهيئة التي يُخاطب المتحدث الناسَ باسمها مثل أن تكون الهيئة حزبا أو نقابة أو جمعية أو منظمة أو مؤسسة أو جماعة تحظى باعتراف واسع، أو أن يكون المتحدث من ذوي الوجاهة الفكرية أو العلمية. ويُسند القول العام كذلك إلى عموم الناس في برامج مختلفة ليدلوا بتجاربهم المتعلقة بمجريات الأحداث أو الملفات العامة.

فبأيّ صفة أُعطيَ نوفل سعيّد الكلمة؟ جعلت له الإذاعة ثلاث صفات وهي؛ أستاذ مختص في القانون الدستوري ومكلف سابقا بحملة رئيس الجمهورية وشقيق الرئيس. وهناك مشكلة في الصفات الثلاث تجعل الإذاعة وبقية وسائل الإعلام الأخرى، التي تناقلت مضمون الحديث، في سياق انحرف بها عن المهنة وعن مقتضياتها الأخلاقية.

المشكلة الأولى هي أن صفة نوفل سعيّد شقيقا لرئيس الجمهورية لا تكسبه مشروعية التمتع بالقول العام لمخاطبة عامة الناس في أي موضوع كان عملا بمبدأ أن المتحدث العام يفعل انطلاقا من كونه يحدث الناس باسم هيئة ذات تمثيلية والأخوّة ليست كذلك. والمشكلة الثانية أن الرئيس قيس سعيّد نفى مرارا أن يكون قاد حملة انتخابية في الخريف الماضي ممّا ينزع عن نوفل سعيّد صفة أن يكون مكلفا بما لم يكن أصلا.

أما المشكلة الثالثة فهي دعوته بصفته مختصا في القانون الدستوري، والرجل كذلك، غير أن المقلق في الأمر هو لماذا لم يُدع بصفته تلك قبل اعتلاء أخيه الرئاسة؟ منذ تسع سنوات تداول عدد كبير من المختصين في القانون الدستوري على وسائل الإعلام لم يكن نوفل سعيّد من بينهم. كان منهم الرئيس الحالي الذي اكتسب من حضوره مشروعية إعلامية – سياسية ومنهم جوهر بن مبارك الذي كان على رأس ضيوف رئيس الحكومة المكلف جديدا غداة تكليفه وآخرون حفظ التونسيون أسماءهم ووجوههم.

واضح أن دعوة نوفل سعيّد لم تكن بصفة الخبير في القانون، وإلاّ لأحضرته وسائل الإعلام قبلها، ولا بصفته مكلفا بالحملة التي لم تكن وإلا لسمع عنه الناس إبانها بل لكونه شقيق الرئيس. وقد أحدث ذلك تململا في بعض الأوساط منها تدوينات كثيرة على فيسبوك تشير إلى عودة ممارسات حكم العائلة التي خالها التونسيون فانية بلا رجعة.

كان حكم العائلة زمن نظام زين العابدين بن علي أمرا واقعا بقوة الاستبداد، في حين أن ما يخشاه الذين تحدثوا عن عودة حكم العائلة من جديد سيكون، إن حدث، بفعل الإعلام أساسا دون أن يكون الأمر مقصودا بالضرورة. فقد تكون إذاعة "شمس" دعت نوفل سعيّد طمعا في استقاء معلومات عن تعديل الدستور قد يكون المدعو حصل عليها من أخيه رئيس الجمهورية.

وهنا مكمن الخطأ عندما تفترض وسيلة إعلامية أن شخصا ما مطلع على شؤون الدولة لمجرد أنه شقيق رئيس الجمهورية فتعطيه مشروعية سياسية لا يملكها تتيح له صفة المتحدث العام، وهو ليس كذلك، الأمر الذي سيجعل منه سياسيا بالعصبية العائلية، عبر المشروعية الإعلامية، إن تكرر الأمر وحاكت إذاعات وتلفزيونات أخرى إذاعة "شمس" بدعوة نوفل سعيّد للتحدث في الحياة السياسية.

> لا ينبغي للمجال الإعلامي في تونس أن يتحول إلى حديقة خلفية للمجال السياسي

ويكتسب السياسيون عادة مشروعيتهم، المعروفة بالمشروعية الكلاسيكية، من العمل الحزبي ومن المشاركة في الانتخابات ثم العضوية في المجالس المنتخبة، حتى أولئك الذين لا ينتمون إلى أحزاب، في حين أن الذين يكونون خارج هذه المسالك يلجأون إلى المجال الإعلامي لاكتساب مشروعية إعلامية تؤهلهم لاكتساب مشروعية سياسية.

وقد سلك الرئيس الحالي قيس سعيّد ذلك المسلك أي من المشروعية الإعلامية، عندما كان يُدعى باستمرار في البلاتوهات الإذاعية والتلفزيونية بعد يناير 2011، إلى المشروعية السياسية حتى رئاسة الجمهورية. وقد صنع لنفسه على امتداد تسع سنوات كاريزما أعانته على صنعها وسائل الإعلام.

وكان لقيس سعيّد وقتها الحق في القول العام إذ كان يتحدث بصفة الوجاهة الفكرية، أستاذا في القانون في مؤسسة جامعية مرموقة، وهي الدعامة الأولى التي تتيح له القول العام، ثم مصداقية ما يقول لدى الناس وهي الدعامة الثانية للقول الإعلامي كما يوضح ذلك الباحث الفرنسي في الإعلام والاتصال باتريك شارودو. ولا يعني ذلك ألاّ مصداقية لما يقول أخوه نوفل غير أن صفة أخ الرئيس طغت على صفته الأكاديمية.

وتلجأ وسائل الإعلام إلى إعطاء مشروعية لفئة أخرى من الراغبين في العمل السياسي ممن أقصتهم المسالك التقليدية أي العمل الحزبي الفاشل أو العجز عن بلوغ المجالس التمثيلية عبر مسالك الجمعيات أو المنظمات أو ما شابه ذلك. ومن تلك الحالات جوهر بن مبارك الذي لم يستطع ممارسة السياسة عبر شبكته "دستورنا" التي خاض الانتخابات تحت رايتها فاتخذ من المنابر الإعلامية أرضية للحصول على ما يسميه الباحثون بالكفاءة الإعلامية التي يحولها صاحبها بالظهور المتكرر إلى مشروعية سياسية.

وليس أدل على ذلك من المقابلة التي جمعت رئيس الحكومة المكلف سابقا الحبيب الجملي بجوهر بن مبارك عند مشاورات تشكيل الحكومة، التي رفضها البرلمان يوم 10 يناير، ثم المقابلة بين رئيس الحكومة المكلف الجديد إلياس الفخفاخ وجوهر بن مبارك غداة تكليفه. ويعتبر بن مبارك مثالا عن الشخصية العامة التي صنعتها وسائل الإعلام وأعطتها مشروعية إعلامية تحوّلت إلى سياسية.

ويفسر الباحثان بيار لورو وفيليب تيّي في بحثهما "المشروعية الإعلامية والعمل السياسي" سعي عدد من الصحافيين في إكساب السياسيين غير التقليديين تلك المشروعية رغبة منهم في إثارة مواضيع يحجم عن الخوض فيها السياسيون التقليديون لارتباطاتهم الحزبية أو المؤسسية. ويقدم الباحثان تفسيرا ثانيا يتمثل في سعي البعض الآخر، ممن أشرف نجمهم على الأفول، في سبيل الشهرة مجددا بدعوة سياسيين غير تقليديين يقبلون ما لا يقبله غيرهم.

لقد وجه جوهر بن مبارك أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية نقدا لاذعا للمرشح قيس سعيّد في البلاتوهات وفي الاجتماعات العامّة وعلى صفحته على فيسبوك حتى قال فيه إنه "رجل خطر" على تونس ثمّ بكى "فرحا" على بلاتوه القناة التلفزيونية حنبعل مساء الإعلان عن فوزه بالرئاسة. مثل تلك "الحوارات السياسية" تكسب البرامج صيتا وتعيد أصحابها إلى الواجهة.

ويقدمان كذلك تفسيرا ثالثا يتمثل في ضعف البرامج الحوارية السياسية الجادة التي انتقلت بالقول العام من البرامج الحوارية التقليدية إلى برامج توك شو التي يقبل بعض السياسيين حضورها وهي برامج تخلط بين الإخبار والترفيه (أنفوتينمنت) وقد كان النائب والمرشح السابق للانتخابات الرئاسية الصافي سعيد يحضر عددا منها باستمرار مما أكسبه وجاهة سياسية لدى عامّة الناس وإن كان الرجل معروفا كاتبا وصحافيا لدى النخبة قبل ذلك.

وهناك فئة أخرى معنية بالقول العام توظفه على غير وجهه وهي فئة "الصحافيين – المعلقين" (الكرونيكور) الذين قد يخدمون مصالحهم لغايات سياسية، ومنهم من رُشح اسمه لمنصب حكومي، أو قد يخدمون سياسيين أو هيئات سياسية أو غيرها. إنّ تركيز هؤلاء على الآراء والجدل السياسي في البلاتوهات التي يحضرونها يفقدهم الصفة التي تخول لهم القول العام وهي صفة الصحافي.

إن ممارسة هؤلاء ما يُسمى بالصحافة الجالسة تفقدهم بالضرورة صفة الصحافي المخبر وتُبقي لهم على صفة الصحافي المفسر أو المحلل. وتقتضي تلك الصفة من المعلقين تقديم تفسيرات وتحاليل أكثر عمقا من التعاليق السريعة على الأحداث الجارية. ويكون دورهم بحث وجهات النظر للمقارنة بينها واستخلاص النتائج ليفهم الناس تعقيدات الأحداث.

لا يفهم الناس بالآراء فهي مجعولة للتوجيه ومهمة التوجيه لا تعطي المعلقين الحق في صفة المتحدث العام. ولا يعني ذلك أنه محرّم على الصحافي أن يبدي رأيه بل أن يفعل بعد التفسير والتوضيح لأن الانتقال من رواية الأحداث إلى التعليق عليها بالآراء مباشرة يطمس معانيها. إن ذلك العمل التفسيري التحليلي ذا البعد البيداغوجي وحده يبرر حضور معلقين في البلاتوهات لممارسة القول العام.

لا ينبغي أبدا أن تكون مخاطبة العموم عبر وسائل الإعلام سبيلا لخدمة أشخاص ولو كان رئيس الجمهورية ولا البحث أولا عن الربح بمسرحة "الحوارات السياسية" ولا لخدمة مصالح الصحافيين.

عقوبات مشددة على مؤسسات تركية بتهمة نشر أخبار استفزازية

أنقرة - أعلن المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون التركي (RTÜK) فتح تحقيقات حول "الأخبار الاستفزازية" عقب الزلزال المدمر الذي تعرضت له مدينة ألازيغ بقوة 6.8 درجة الجمعة الماضي.

وقال بيان المجلس "تم البدء في فحص عدد من مواد البث والمنشورات في الفترة الأخيرة التي تهدف إلى التوجيه الخاطئ للرأي العام والتحريض والاستفزاز".

وأكد البيان أنه سيتم فرض عقوبات إدارية مشددة على المؤسسات الإعلامية التي يثبت تورطها في تلك الأفعال.

كما أصدرت إدارة الاتصالات في رئاسة الجمهورية التركية، بيانا موجها لوسائل الإعلام التركية، حذرت فيه من الانسياق وراء "الأخبار المضللة" على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن الزلزال الذي تعرضت له مدينة ألازيغ شرق البلاد.

وقالت إدارة الاتصال في بيانها "إن دولتنا تتخذ التدابير اللازمة من أجل توفير الأمان لمواطنينا وحماية أرواحهم من خلال جميع المؤسسات والهيئات التابعة لها، وتقوم بتنفيذ الإجراءات اللازمة".

كما استنكر الرئيس رجب أردوغان الأحد، قبل مغادرته المطار إلى الجزائر، الانتقادات الموجهة إلى الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي بعد زلزال ألازيغ، ووصفها بأنها "رديئة وغير أخلاقية...". وقد تم تسجيل 29 حالة وفاة، و1542 حالة إصابة، جراء الزلزال، بينما تم إنقاذ 43 شخصا مصابا من تحت الأنقاض.

كانت مؤسسة "ماعت" للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، قالت إن حرية التعبير في تركيا تتعرض إلى هجوم مستمر.

وأوضح تقرير صادر عن المؤسسة أن تركيا تشهد حالة غير مسبوقة من إغلاق وحجب المواقع الإلكترونية تحت ذريعة التحكم في المحتوى الإعلامي وتنظيمه. وفي 1 أغسطس 2019 أصدرت هيئة الرقابة على الإذاعة والتلفزيون لائحة البث الإذاعي والتلفزيوني على الإنترنت، والتي كان قد وافق عليها البرلمان في مارس 2018 والتي تعطي الهيئة التحكم الكامل في استصدار تراخيص للمواقع الإلكترونية، كما تُعطي لها الحق في إغلاق أو حجب هذه المواقع متى أرادت ذلك. ويفرض القانون، الذي نشر في الجريدة الرسمية التركية، على جميع مقدمي خدمات المحتوى عبر الإنترنت الحصول على تراخيص البث من هيئة الرقابة على الإذاعة والتلفزيون، والتي ستقوم بعد ذلك بالإشراف على المحتوى المقدم من هذه المواقع. كما ينص القانون على "وجوب حصول مقدمي المحتوى على ترخيص جديد والامتثال لإرشادات وقواعد المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون للعمل في تركيا، وأنهم إذا لم يحترموا القواعد، فسيتم منحهم 30 يوما لتغيير محتواهم أو مواجهة تعليق تراخيصهم لمدة ثلاثة أشهر ثم يتم إلغاؤها لاحقا"، وليس هناك مجال للشك بأن استصدار هذا القانون الغرض منه هو التحكم في المحتوى الذي تبثه المواقع الإلكترونية على مواقع الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي".

> الرئاسة التركية، حذرت وسائل الإعلام، من الانسياق وراء «الأخبار المضللة» على مواقع التواصل الاجتماعي

ونتيجة لهذا القانون، أصدرت محكمة تركية في 6 أغسطس 2019، أي بعد إصدار القانون بخمسة أيام قرارا بحجب موقع "بيانيت" الإخباري المستقل ومئات المواقع الإلكترونية والحسابات على موقع فيسبوك، تحت ذريعة حماية الأمن القومي.

وأفضت القيود الأمنية التي فرضتها تركيا على حرية الإعلام إلى إغلاق ما يقرب من 180 منفذا إعلاميا، من بينها 16 قناة تلفزيونية و3 وكالات إخبارية و33 إذاعة و45 صحيفة، ونحو 15 مجلة أسبوعية إضافة إلى 29 دار نشر وتوزيع.

وأضافت "ماعت" في تقريرها، إن هذا الأمر جعل أكثر من 2500 صحافي عاطلين عن العمل ناهيك عن الموظفين الآخرين والإداريين في هذه المنصات الإعلامية. كما علقت السلطات التركية بث عشرات قنوات فضائية موالية للأكراد التي تبُث على القمر الصناعي "تركسات".

وقال التقرير أيضا "تم التنكيل بأكثر من 300 صحافي ما زال أكثرهم رهن الاحتجاز إلى الآن، كما علقت البطاقات الصحافية لأكثر من 787 صحافيا، فيما توقف 100000 موقع إلكتروني في تركي عن العمل".

واستحوذت السلطات التركية على أكثر من 95 بالمئة من وسائل الإعلام والمنصات الإعلامية التي لم تغلق.

وكالة أسوشيتد برس في فخ العنصرية

واشنطن - لم تستطع ناشطة بيئية أوغندية حبس دموعها، بعد موقف قاس تعرضت له عقب مشاركتها في منتدى الاقتصاد العالمي بمنتجع دافوس في سويسرا.

ونشرت الناشطة الأوغندية فانيسا ناكاتي، 23 عاما، فيديو ظهرت فيه وهي تبكي بعدما تم قص صورتها من لقطة جمعتها مع عدد من الناشطات البيئيات بيضاوات البشرة، كانت الناشطة بينهن.

وقالت ناكاتي إنها اكتشفت أن صورتها قصت من بين الناشطات، والتي التقطتها وكالة "أسوشيتد برس"، حيث كانت تظهر في أقصى يسار الصورة.

وكتبت ناكاتي تغريدة أرفقت فيها تقريرا لأسوشيتد برس، حيث لم تظهر في الصورة الرئيسية للموضوع، وذلك قبل أن تستبدل الوكالة الصورة بأخرى تظهر فيها الناشطة الأوغندية في الوسط.

وكتبت الناشطة الأوغندية لاحقا تعقيبا على تصرف الوكالة "لقد غيروا الصورة دون أي شرح للسبب ودون أن يقدموا اعتذارا.. سأظهر في بث حي"، واصفة التصرف بأنه "عنصري للغاية". ووجهت الناشطة تغريدة أخرى لوكالة أسوشيتد برس قالت فيها "أنتم لم تحذفوا مجرد صورة، أنتم حذفتم قارة، لكني أقوى من أي وقت مضى".

من جانبها، تفاعلت الناشطة ثونبرغ مع ناكاتي بقولها "أنا آسفة جدا لما فعلوه بك، أنت آخر شخص يستحق أن يواجه ذلك، نحن ممتنون جدا لما تفعلينه ونحن جميعا نرسل لكِ الحب والدعم، أتمنى أن أراك مجددا".

> الناشطة الأوغندية فانيسا ناكاتي وصفت قص وكالة أسوشيتد برس لصورتها بأنه فعل عنصري جدا

وعلق متحدث باسم وكالة أسوشيتد برس لموقع "بازفيد" قائلا "لم تكن هناك نية سيئة. الوكالة تنشر صورا بشكل روتيني عندما تأتي، وعندما تأتينا صور إضافية، نقوم بتحديث القصة. لقد نشرت الوكالة عددا من الصور لفانيسا ناكاتي".